

أثر الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

بالإشارة إلى إمكانية تطبيقه في إقليم كردستان العراق

م.م. إبراهيم مهدي عارف

Ibrahim.arif@uhd.edu.iq

المقدمة

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث، من حيث أنه يحاول أن يربط بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، وذلك بتطبيق المؤشرات التي وضعها البنك الدولي والمنظور الإسلامي للحكم الرشيد، وإستكشاف هذه العلاقة من خلال امكانية صياغة نموذج وتطبيقه في الاقليم، الذي يحتاج إلى إرساء عناصر ومقومات إدارة رشيدة للحكم، لأنها تعتبر المدخل إلى تحقيق التنمية المنشودة للإقليم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- توضيح مفهوم الحكم الرشيد من كلا الوجهين الوضعي والإسلامي.
- تشخيص مؤشرات الحكم الرشيد وفق المنهجين.
- بيان الواقع التنموي في الإقليم.
- مدى توافر مؤشرات الحكم الرشيد في العراق والإقليم.
- تقديم المقترحات المناسبة التي تشارك في ارساء دعائم الحكم الرشيد في الإقليم.

مشكلة البحث

اليوم وبعد مضي أكثر من عقدين من الزمن على تشكيل حكومة اقليم كردستان العراق، ورغم أنها شبه مستقلة إدارياً واقتصادياً، وذو وفرة واسعة في الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أنه يعاني أوضاعاً تنموية واقتصادية صعبة، حيث يستوجب على السلطات الخروج من هذا الوضع في أسرع وقت ممكن، وذلك بتطبيق أسس الحكم الرشيد على كافة الأصعدة، وخصوصاً أنه سلاح حاد في مواجهة الفساد الإداري والمالي المنتشر حالياً في كافة المؤسسات الحكومية.

مفهوم حكم الرشيد

- فالحكم يعني مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وتدير هذه المجموعة من خلاله السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد أو مجتمع ما على جميع المستويات، وهو يتمثل أيضاً في عملية صنع القرار على مستويات عدة كإدارة الشركات والحكم المحلي والحكم الوطني.
- هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام «البنك الدولي»
- من أسمى غايات الخلافة ووظائفها الهامة سياسة الدنيا وعمارتها«
التفتازاني»

الشورى

قيام العدل
والقسط

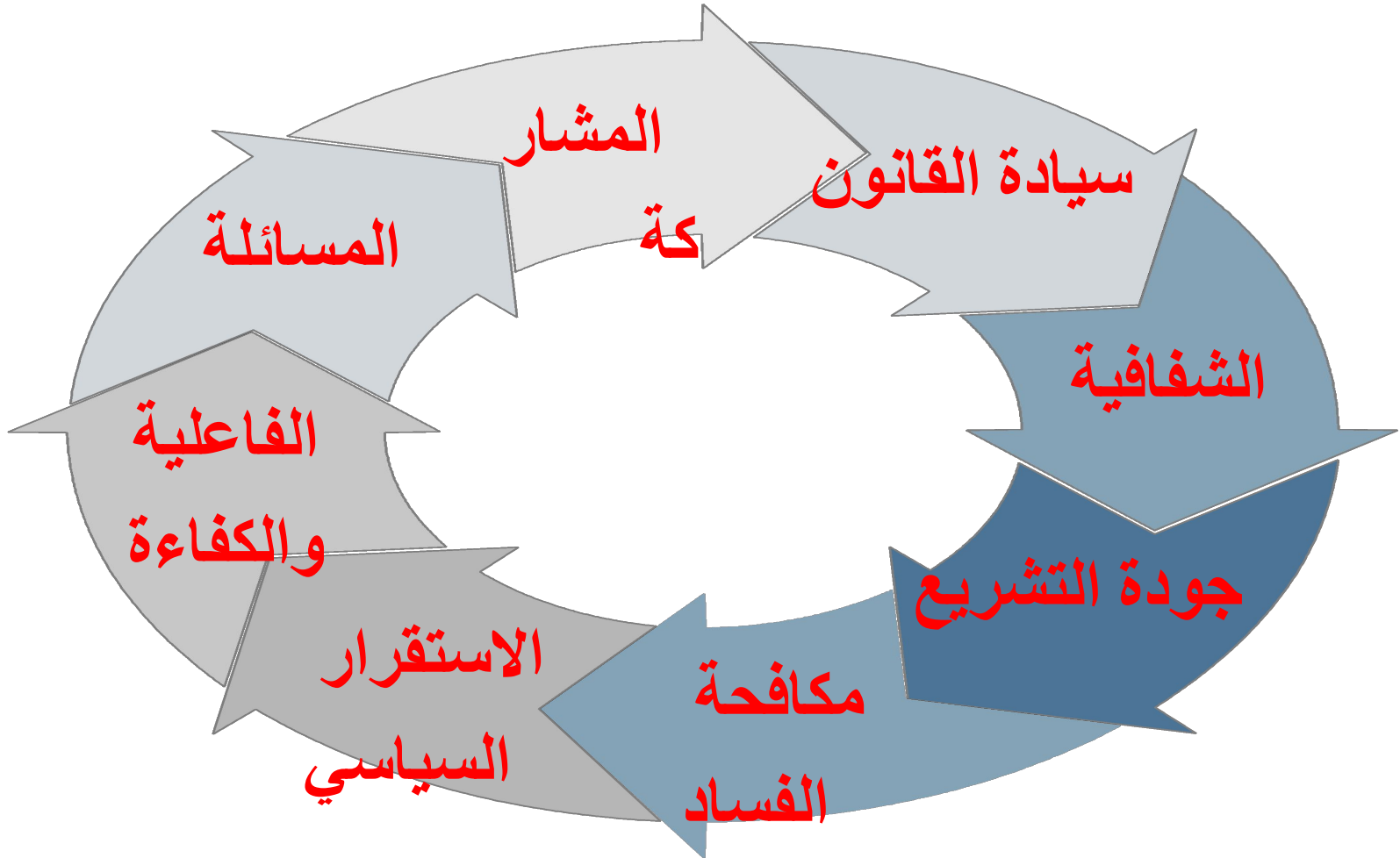
مبادئ الحكم الرشيد في
المنظور الإسلامي

القوة
والرجاحة

مكافحة
الفساد

حرية
التعبير

مبادئ الحكم الرشيد



الواقع التتموي في إقليم كردستان العراق

- إن إقليم كوردستان العراق بعد عام 2003 أصبحت الأرضية المناسبة والفعالة في العراق، وذلك نظراً للاستقرار الأمني والسياسي الذي كان يتمتع به الإقليم مقارنة بالمناطق العراقية الأخرى، فقد أدى هذا المناخ في الإقليم إلى النهوض بالواقع التتموي وال عمران في مجالات مختلفة، وشجع على جلب واستقطاب الشركات الأجنبية ومنحها فرص الاستثمار، وأن هذه الشركات اسهمت وبقدر عال في التقليل من البطالة، ورفع دخول الأفراد، ونستطيع القول أن فترة ما بين (2003-2013) من السنوات التي كانت تشهد الإقليم فيها تطوراً تنموياً نوعياً.

الإخلالات الموجودة في واقع التنموي للاقليم

- 1- عدم تنوع الهياكل الاقتصادية
- 2- ضعف النمو وتقلبه وإعتماده على النفط
- 3- هدر كبير للموازنة العامة
- 4- انتشار وتراكم ظاهرة الفساد في المؤسسات الإدارية والمالية

مؤشرات إدارة الحكم الرشيد في الإقليم

- فقر واضح في البيانات والمعلومات لسبب او اخر التي تعطل التخطيط وتؤخر التنمية في أي بلد كان.
- ولا يختلف الواقع الإداري إلى حد ما في إقليم كوردستان عن الحكومة المركزية, كما أن واقع عموم الإقليم لا يختلف كثيراً عن مجمل الوضع الاقتصادي في العراق كله. فقد كان على مدى عقود اقتصاداً مهمشاً ومتخلفاً وازداد هذا التخلف في أعقاب الخلاص من هيمنة الحكومة البائدة على الإقليم, حيث لم تقم حكومة الإقليم على امتداد الفترات المنصرمة وحتى الآن, بأي جهد حقيقي للتنمية الاقتصادية, بل تركزت على جوانب معينة, واعتمدت على إشباع حاجات الناس بالاستيراد السلعي لا غير, مما يجعل هذا الاقتصاد يعاني من تشوهات شديدة واقتصاداً ريعياً ومكشوفاً بالكامل, ولكن من الممكن ان يكون الاقليم قد ظلم بعض الشيء في تلك البيانات نتيجة وجود نقاط يتقاطع بها عن المركز ومنها الاستقرار الأمني الموجود في الإقليم مما جعل بعض الأمور تختلف فيه عن المركز, خصوصاً بالنسبة لحجم الأستثمارات الأجنبية, والتي تشكل جزء من التنمية الاقتصادية أحياناً.

مؤشرات الحكم الرشيد في العراق 1996-2014

السنوات	المشاركة والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سلطة القانون	مكافحة الفساد
1996 1998	1.96-	1.85-	1.95-	2.02-	1.51-	1.53-
	1.92-	1.60-	1.87-	2.17-	1.49-	1.25-
2000 2002	1.99-	1.78-	1.87-	2.15-	1.33-	1.47-
	2.04-	1.65-	1.88-	1.99-	1.47-	1.30-
2003 2004	1.46-	2.43-	1.66-	1.43-	1.67-	1.22-
	1.68-	3.18-	1.61-	1.65-	1.89-	1.56-
2005 2006	1.40-	2.72-	1.66-	1.51-	1.77-	1.46-
	1.40-	2.83-	1.77-	1.40-	1.79-	1.56-
2007 2008	1.23-	2.79-	1.59-	1.32-	1.92-	1.58-
	1.20-	2.48-	1.26-	1.15-	1.84-	1.57-
2009 2010	1.10-	2.19-	1.20-	1.01-	1.77-	1.39-
	1.06-	2.26-	1.22-	1.05-	1.62-	1.31-
2011 2012	1.14-	1.84-	1.15-	1.09-	1.51-	1.21-
	1.12-	1.93-	1.11-	1.27-	1.50-	1.24-
2013 2014	1.10-	2.02-	1.08-	1.26-	1.47-	1.25-
	1.21-	2.47-	1.13-	1.25-	1.36-	1.34-

الاستنتاجات

- 1- هناك اختلافات حول تعريف موحد للحكم الرشيد، وذلك لما يشتمل عليه هذا المصطلح من أبعاد سياسية واقتصادية ومؤسسية، غير أن كل التعريفات تصب في كيفية تحسين الأداء على أي صعيد طبقت.
- 2- الحكم الرشيد الذي نتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة مارسها المسلمون حكماً ومحكومين، وطبقها النبي-صلى الله عليه وسلم- في مجتمع المدينة، ومن ثم الخلفاء الراشدين من بعده.
- 3- الواقع التنموي في الإقليم يعاني من عدة مشاكل، منها عدم تنوع الهياكل الإنتاجية، ومصادر تمويل الموازنة العامة، والهدر الفاحش للموازنة العامة بسبب ازدياد عدد الموظفين الذين شكلوا جيشاً من البطالة المقنعة، وانتشار ظاهرة الفساد.
- 4- وجود صعوبة بالغة لقياس مؤشرات الحكم الرشيد في الإقليم، وذلك لعدم وجود بيانات وإحصائيات التي تخص هذا الموضوع.
- 5- إن المؤشرات المستخدمة لقياس إدارة الحكم في العراق كلها ذات قيم سالبة، تعبر عن ضعف نضج هذه المؤشرات من جهة، وعن ضعف وجود الحكم الرشيد من جهة أخرى.
- 6- إن الالتزام بتطبيق مؤشرات الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي يعد أحد المعايير الأساسية لتطبيق هذا الحكم في البلدان الإسلامية بما فيها حكومة الإقليم، وذلك في ظل التغيرات التي يشهدها إقليم كردستان العراق والتحول التي يمر بها اقتصاده.

• المقترحات:

- 1- الخلل في نتائج التنمية في الإقليم يعود إلى عدم وجود إدارة راشدة وحكم رشيد يحكم المؤسسات الموجودة، الأمر الذي يتوجب على السلطات تحسين أدائها، وتأخذ بعين الاعتبار تحسين إدارة الحكم والتحرك باتجاه إدارة الحكم الرشيد من خلال تطبيق مبادئ ومتطلبات الحكم الرشيد التي وضعها البنك الدولي والأركان التي وضعها الفكر الإسلامي، في كافة المؤسسات الحكومية بالإقليم، وتجاوز المنافع والمصالح الشخصية المنتشرة في الإقليم نتيجة لوجود سوء الإدارة في الحكم، وذلك من أجل بناء إدارة رشيدة والتي تصب في الأخير بالنمو المتزايد على البلد.
- 2- تتطلب عملية الحكم الرشيد في المجتمع القيام بتقويم وتصويب شؤون مؤسساته وهيكلها السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية وتصويبها، لا سيما الإرادة السياسية حيث أن تصويبها تهدف إلى حماية عمليات الإصلاح في إدارة الحكم وهي بمثابة الشرط الأساس لبدء عمليات الإصلاح في إدارة الحكم وتوجيهها نحو الحكم الرشيد.
- 3- العمل على تنوع الهياكل الاقتصادية، وإيجاد مخرج للخروج من الاقتصاد الريعي الأحادي المتمثل بتصدير النفط، حيث يمتلك الإقليم العديد من الموارد التي لم يتم استغلالها بشكلها جيد، إذ لا بد من تنشيط القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي.
- 4- العمل على إيجاد حل للبطالة المنتشرة في الإقليم بشقيها (المقنعة والسافرة)، حيث أنه لا يخفى على أحد أن البطالة بكل أنواعها تمثل عائقاً أمام التنمية.
- 5- الاحصائيات والبيانات الدقيقة والصحيحة من الأمور التي تتوقف عليها التنمية بكل جوانبها في أي بلد، لذا توصي الدراسة بتفعيل هذا الجانب في الإقليم، الذي يسطير عليه فقر واضح، فان افتقاد الجهد الاحصائي والبياني والمعلوماتي يعطل التخطيط ويؤخر التنمية.

شكراً لكم